مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الحادي عشر ـ العدد الرابع

شوال ـ ذو الحجة ١٤٣٠هـ
(أكتوبر ـ ديمسبر ٢٠٠٩م)

- شواذ التصغير
«دراسة صرفية لغوية»
- تعارض آراء ابن مالكٍ في الألفيّة والتسهيل وشرحه
- الفهارس الفنية لكتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح (القسم الثاني)
- جوانب أخرى من التصحيف والتحريف
- عن صعوبة الهمزة وتحول القاف همزة في المحكيات العربية

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• شَـــــواذ التصغـــير
«دراسة صرفية لغوية»
يحيى بن عبدالله بن حسن الشريف ٥

• تـعـارض آراء ابن مـالكٍ في الألـفـيّـة والتسهيل وشرحه
بدر بن محمّد بن عبّاد الجابريّ ٩٧

• الفـهـارس الفـنـيـة لكـتـاب الـتـنـبـيه والإيـضـاح عـمـا وقع في الـصـحـاح (القسم الثاني)
أحمد محمد الجندي ١٤٥

• جوانب أخرى من التصحيف والتحريف
فضل بن عمار العماري ٢١٧

• عن صعوبة الهمزة وتحول القاف همزة في المحكيات العربية
عباس علي السوسوة ٢٦٣

المجلد الحادي عشر ـ العدد الرابع ـ شوال ـ ذو الحجة ١٤٣٠هـ / أكتوبر ـ ديسمبر ٢٠٠٩م

الهيئة الاستشارية للتحرير:

⋆ إبـراهـيم بن سـلـيـمـان الـشـمـسـان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
⋆ أمـــين عـــبـــدالـــلـــه ســـالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
⋆ حـــســن شـــاذلي فـــرهـــود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
⋆ ســلـيـمــان بن إبـراهـيـم الـعـايـد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
⋆ عـبـــد الـعـــلي الـــودغـيـــري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
⋆ عـــــلي أبـــــو المـــــكـــــارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
⋆ عـيـــاد بن عـيـــد الـثـبـيـتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
⋆ مـــحـــمـــد بـن حـــسن بـــاكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
⋆ محـمـد بن يـعـقـوب تـركـسـتـاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.

ضوابـط النشـر:

١ـ أن يـكون البحث ضـمن اختصاصات المجلة، وهي: الـدراسات النحـوية والتصـريفية والـلغوية والـلسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً : البحوث والدراسات

شَـــــــــوَاذّ التصغـــــير
دراسة صرفيَّة لغويَّة

يحيى بن عبدالله بن حسن الشريف

عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية وآدابها - كلية العلوم الإنسانية

جامعة الملك خالد

تُلقي هذه الدراسة الضوء على جانب صرفي يتعلق بشواذ التصغير، والشذوذ مظهر من مظاهر الخروج على القواعد القواعد على مختلف مستويات النظام اللغوي تعرفه كل اللغات وتعترف به، وفي هذه الدراسة محاولة لتفسير تلك الشذوذات التي كانت ميدانا رحبا لخلاف الصرفيين وبسط الحجج والعلل والجدل العقلي، واعتمدت الجمع والتصنيف والتوجيه، ودراسة الصيغ ومدلولاتها وما يترتب على القول بالشذوذ، وارتباط صيغ التصغير بجمع التكسير تحديدا ومقارنة الأمثلة التي قيل بالشذوذ فيها من البابين.

وقسَمت في هذه الدراسة الأمثلة الكثيرة التي وردت عند الصرفيين واللغويين منضوية تحت القول بالشذوذ، فجعلتها في سبعة أقسام، وهي:

- ما خالف شرطا من الشروط.
- ما جاء مصغَّرُه على غير حروف مكبَّرِه.
- ما كان شذوذه بالتغيير سواء من حيث الإعلال، أو حرف التصغير، أو الوزن.
- تصغير الجمع.
- الشذوذ بالحذف.
- الشذوذ بالزيادة.
- أخطاء العرب في التصغير.

والدراسة وإن غلب عليها الطابع الصرفي فإنهالم تَخْلُ من إشارات نحوية فيما يتعلق بالأثر الذي يمكن أن يحدثه التصغير في الصيغ من حيث العمل كما في (أفعل) التعجب واسم الفاعل وغيرها، والاسم الموصول المصغّر هل يحتاج إلى صلة أم لا ؟ وكذا اهتمت بجانب الدلالة فقد رأينا الصرفيين واللغويين يوجِّهون بعض أمثلة الشذوذ بإرادة الفروق أحيانا، والحمل على المعنى، واختصاص بعض الأوصاف بالمؤنث دون المذكر.

والذي أرجوه أن يكون هذا البحث إضافة جديدة في ميدان الدراسات اللغوية العربية، ورؤية مختلفة في مسألة أحسبها من عويص مسائل الصرف، والحمد لله أولا وآخرا.

تتكون اللغات ـ ومنها العربية ـ من عدد من الأنظمة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية الدلالية، وتعد الشواذ مظهرا قلَّ أن تخلو منه لغة من اللغات، والاعتراف بوجوده حتى مع الاختلاف في تفسيره وتوجيهه مظهر علمي من مظاهر الاعتراف باللغة التي تسبق القواعد، لكيلا تفسد قوانين التعميم، وهو أيضا اعتراف بعدم وضوح العلة في ذهن المقعِّد أحيانا.

وتصنيف موادِّ الشاذِّ تبقيه حيًّا ولكنها لا تسمح له بالتوسع فهو مرتهن بمحله لا يقاس عليه. وفي الموضوع الذي يتناوله هذا البحث (شواذ التصغير) وهو خاص بالبنية يلجأ الصرفيون إلى حيل منهجية لإعلان وحدة القواعد المختفية وراء أمثلة الشذوذ؛ لردِّ تلك الأمثلة إلى المعايير التي استخلصوها، وأحيانا يُبدون عدم رضاهم أو توقّفهم أمام كثير من الأمثلة بنسبتها إلى الشذوذ، أو الندرة، أو أنها لغات لقبائل.

وكما نرى فإن العنوان يشتمل على كلمتين (شواذ التصغير) ونبدأ بتعريفهما فالتصغير لغة: التقليل.

واصطلاحا: تغيير صيغة الاسم لأجل المعنى تحقيرا، أو تقليلا، أو تقريبا، أو تكريما(١).

وللتصغير شروط أربعة، وهي:

١– أن يكون اسما، فلا يصغَّر الفعل؛ لأن التصغير وصف في المعنى، ولا العَلَم الذي لا ثاني له نحو: عَرِيْب، ودَيَّار، وغير، وكل، وبعض، وسوى.

(١) ينظر: التعريفات للجرجاني٨٣/١.

٢- مُعْرَبا فلا يكون موغلا في شبه الحرف فلا يصغر اسم الفعل، ولا الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة، والشرط والاستفهام والموصولة، ولا المضمر، ولا المختص بالنفي.

٣- أن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغَّر نحو: كُميت، ومُبيطر(١).

٤- أن يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته(٢).

ولكون التصغير من المعاني التي يقصد إثباتها في نفس السامع فيجب أن يقرن بالصيغة ليثبت، ويأتي في أغلب الأمر على ثلاثة أبنية، هي: فُعيل كفليس، وفُعَيْعل كـ دُرَيْهم، وفُعَيْعِيْل كـ دنينير(٣)، وقد جاء على غير هذه الأمثلة كأجيمال على أفيعال، وصحيراء على فعيلاء، ولكن الغرض من ذكر الأمثلة الثلاثة موازنة الحركات والسكنات لا مقابلة الأصل بالأصل والزائد بالزائد(٤).

وشذَّت عن باب التصغير بعض الأمثلة، وكان شذوذها بخروجها عن أوزانه الغالبة، أو بمخالفة شروطه والقواعد المقررة في المصنفات النحوية والصرفية. وقبل أن أشرع في الحديث عن هذه الشواذ فإنه يحسن بي ذكر تعريف الشاذ، وهو: ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلّةِ وجوده أو كثرته(٥).

وعلى هذا يمكن القول بأن أمثلة الشذوذ في البحث تندرج تحت هذين النوعين: شاذّ قياسا لمخالفته لقياس ما، وشاذ استعمالا قليل الاستعمال في محاوراتهم(٦).

(١) قد يصغر على لفظه ويظهر الفرق في الجمع.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٩٠/٥-٩١، تذكرة النحاة ٣١٣، التصريح ١٤٤/٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٤١٥/٣.

(٤) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ٥٥٠-٥٥٧، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٢٠٣/٢.

(٥) ينظر: التعريفات للجرجاني ١٦٤/١.

(٦) ينظر: الخصائص ٩٧/١- ١٠٠، الإرشاد إلى علم الإعراب ٧٢، أمالي ابن الحاجب ٧٦/٤.

وهي ظاهرة تستوقف النظر في الدرس النحوي والصرفي ويصدق عليها قول القاضي الجرجاني: لا تكاد تجد بابا في العربية يخلو من نوادر وشواذ...[1].

وبالنظر إلى الكثرة الكاثرة من الأمثلة التي حوتها الدراسة فقد رأيت أن تُوَزَّع على النحو التالي:

أولاً: ما خالف شرطا من الشروط:

وخالف شرط الاسمية قولهم في تصغير الفعل: ما أُحَيْسِنه، ونحو تصغيرهم (أملح) على: أُمَيْلِح، قال المجنون، وقيل غيره[2]:

يا ما أُمَيْلح غِزْلانًا شَدَنَّ لنا من هَؤليائكنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

واستعمل المتنبي فعل التعجب مصغرا فقال مستحسنا عين بازٍ[3]:

ما أُحَيْسِنَها مُقْلةً ولولا الملاحة لم أُعجَبِ

وهو شاذٌّ عند البصريين، واستدل به الكوفيون ـ عدا الكسائي ـ على اسمية أفعل التعجب[4]، وهو المفهوم من كلام الخوارزمي، ويقول: «أنا أبدأ في التعجب من النحويين كيف التبس عليهم أن هذا ليس بفعل؛ لأن الفعل البتة لا يقبل التصغير ولا يُتصوَّر تصغير معنى الفعل، وإذا لم يجيزوا قولك: هو ضويربٌ زيداً؛ لأن هذا الاسم له شبه بالفعل من حيث إنك أعملته عمل الفعل، وتصغير الاسم الذي له شبه بالفعل لا يجوز»[5].

وقال الرضي: ولولا انفتاح أفعل التعجب وانتصاب المتعجب منه انتصاب

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ٣٦٦، وينظر: الأشباه والنظائر ٤٩/٣.

(٢) ديوانه ١٣٠، وينظر: أمالي ابن الشجري٣٨٤/٢، ٣٨٦، الإنصاف ١٢٧/١، شرح المفصل ١٣٥/٥، شرح الجمل لابن عصفور ١١٣/١، ٥٨٣، شرح شافية ابن الحاجب ١٩٠/١.

(٣) ينظر: التبيان شرح ديوان المتنبي للعكبري ١٤٧/١.

(٤) ينظر: المقتضب١٨٣/٤، ١٩٥، الأصول٥٩/١، الإنصاف ١/ ١٢٦ (المسألة ١٥)، أسرار العربية١١٣، شرح الكافية الشافية١٠٧٧/٢، تاج علوم الأدب ٨٥٦/٢، الدرر اللوامع ٤٩/١.

(٥) التخمير٤٢٢/٢، ٤٢٧.

المفعول به لكان مذهبهم ـ أي: الكوفيون ـ جديرا بأن يُنصر، وقد اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان حقيقا أن يوضع له حرف فبُنِيَ لتضمُّنه معنى الحرف، واعتذروا لنصب المتعجَّب منه، بعد أفعل المشابه لفعلٍ مضمَرٍ فاعله، بكونه مشبهًا للمفعول به لوقوعه موقعه فانتصب انتصابه، فهو نحو قول النابغة الذبياني(١):

ونأخذُ بعده بذِنَابِ عيش أجبَّ الظهرَ ليس له سنامُ

بنصب (الظهر)، واعتذارهم ضعيف؛ لأن النصب في مثله توطئة لصحة الإضافة إلى ذلك المنصوب(٢).

وذكر الشاطبي أن أقوى حجج الكوفيين على اسمية (أفعل) في التعجب هو تصغيره قياسا، وكذلك تصحيحه مثل (ما أقوَمه) وهذان لا يكونان إلا في الأسماء، والتصغير أصعب ما في المسألة وجميع اعتذارات البصريين تستلزم تسليم الإشكال، والحاصل أنهم يقرُّون بالتصغير ولا يقرون بما يلزمه من الاسمية(٣).

وأُجيب عن التصغير في فعل التعجب بأنه جاز لأمور:

١- أنه ليس كتصغير الاسم؛ لأنه إنما يتناوله لفظا ـ إذ لا معنى لتصغير الفعل ـ أما الاسم فإنه يتناوله لفظا ومعنى، والتصغير موجَّهٌ للمصدر، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله؛ لأن الفعل يقوم في الذِّكر مقام مصدره، لأنه يدل عليه بلفظه، كما أن الإضافة إلى الفعل في اللفظ وهي إلى مصدره(٤).

٢- وقال الأزهري عن تصغير (أملح): «فصغروا الفعل وهم يريدون الصفة،

(١) ديوانه ١٦٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢٣٠/٤-٢٣١.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٤٤١/٤-٤٤٣.

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٢٩٠، الصفوة الصفية ج٢ القسم الأول ٣٨٢، شرح ألفية ابن معط لابن لقواس ١٢٠٢/٢.

حتى كأنهم قالوا: مليح»[١]، وهو مأخوذ من تعليل الخليل بأنهم أرادوا تصغير الموصوف بالملاحة، كأنك قلت: مليِّح، لكنهم عدلوا عن ذلك وهم يعنون الأول، ومن عادتهم أن يلفظوا بالشيء وهو يريدون شيئا آخر[٢].

يقول الزمخشري: «وهو شيء عجيب لم يأتِ إلا في باب التعجب وحدَه، وسبيله على شذوذه سبيل المجاز، وذلك أنهم نقلوا التصغير من المتعجب منه إلى الفعل الملابس له، كما ينقلون إسناد الصوم من الرجل إلى النهار في: نهارك صائم، فكما أن الصوم ليس للنهار، كذلك التصغير ليس للفعل»[٣].

٣- أنه أشبه الأسماء في جموده بلزومه طريقة واحدة[٤]، فدخلته بعض أحكامها، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسما، والفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا، فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيها بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلا.

٤- أن لفظة (أفعل) في التعجب محمولة على (أفعل) في التفضيل للشبه اللفظي بينهما؛ ولاشتراكهما في معنى المبالغة والتفضيل فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ(أفعل) في التعجب وزنا وأصلا، وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغير (أفعل) في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذُكر، فجاز فيها ما جاز في أختها، وامتنع فيها ما امتنع كذلك[٥].

(١) ينظر: اللسان (ملح).

(٢) ينظر: الكتاب ٤٧٧/٣-٤٧٨، الإيضاح في شرح المفصل ٥٨٤/١، البسيط في شرح الجمل ١٨٠/١، شرح الشافية لركن الدين الإستراباذي ٣٦١/١، الكنّاش في فنَّي النحو والصرف ٣٦٣/١.

(٣) الأشباه والنظائر ٣١٨/٢-٣١٩، وينظر: اللؤلؤة في علم العربية وشرحها ٢٨٦، الدرر اللوامع ٤٩/١.

(٤) ينظر: الفوائد والقواعد ٥٥٩، التبيين عن مذاهب النحويين ٢٩٠، توجيه اللمع ٣٨٢، الكنّاش في فنَّي النحو والصرف ٥٢/٢.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٨٤/٢، ٣٨٦، الإنصاف ١٣٨/١-١٤٢، أسرار العربية ١١٦-١١٨،=

٥- ويرى الحيدرة اليمني أن التصغير على التحقيق إنما هو للضمير الذي فيه، فكأنه انتشر على الفعل فصُغِّر، بدليل أن (أحْسِنْ بزيد) لا يُصَغَّر لخلوِّه من الضمير[١]. ولكن يُنْقَض عليه بأن الضمير لا يُصغر ؟!.

ومنه تصغير (حَبَّذا) فقد قالوا في تصغيره: ما أُحيبذه، و(حَبَّ) فِعْلٌ على (فَعُلَ) مثل (ظرُفَ) بدليل اسم الفاعل منه على (حبيب) وصغروه فحذفوا إحدى الباءين ومن الاسم الألف، وتصغيره مما استُدل به على أن (حبَّ) رُكّبت مع (ذا) وصارا في تقدير اسم مرفوع بالابتداء، أما من يرى فعلية (حَبَّ) فهذا التصغير شاذ عنده[٢].

وذكر الجوهري[٣] وابن هشام[٤] أن التصغير لم يسمع إلا في (أحيسن، وأميلح)، وزاد الزبيدي (ما أحيلاه)[٥]، وقال ابن هشام وأبو حيان: إن النحاة قاسُوه[٦]، وحكى الرضي عن الكسائي قياسه في (أفعِل به)[٧]، ولم يَحْكِ ابنُ مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان، وقال: بأنه لم يكفه ذلك حتى أجاز تصغير (أفعِلْ) نحو: أحسن بزيد، تقول: أحيسن بزيد[٨]، وضعّف ابن مالك رأيه[٩].

= اللباب للعكبري ١٩٨/١، المغني ٦٤٥، الأشباه والنظائر ٣١٨/٢، خزانة الأدب ٩٤/١- ٩٥، اللغة العربية معناها ومبناها ١١٤.

(١) ينظر: كشف المشكل ٥١٣/١ - ٥١٤.

(٢) ينظر: اللباب للعكبري ١/ ١٥١، ١٨٨-١٨٩.

(٣) ينظر: الصحاح (ملح) ٤٠٧/١.

(٤) ينظر: المغني ٦٤٦.

(٥) ينظر: تاج العروس (ملح).

(٦) ينظر: المغني ٦٤٦، ارتشاف الضرب ٣٥٤/١، تعليق الفرائد٢٢٤/٧، وهو المفهوم من كلام سيبويه الكتاب ٤٧٨/٣.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٢٣١/٤.

(٨) شرح التسهيل ٤٠/٣، وينظر: النكت الحسان ٢٠٦، تعليق الفرائد ١٥٦/٢، ١٩١.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٤٠/٣.

قال أبو حيان: وكلام ابن مالك كلام من لم يطَّلع على كلام النحويين في المسألة؛ إذ لم يَحْكِ اقتياس ذلك إلا عن ابن كيسان، وما حكاه في ذلك عن ابن كيسان هو نصُّ كلام البصريين والكوفيين، أما الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسميته فهو عندهم مقيس فيه، وأما البصريون فنصُّوا على ذلك في كتبهم وإن كان خارجا عن القياس(١).

ولعل إعمال فعل التعجب في البيت السابق(٢) يرجِّح ما ذهب إليه الكوفيون وأبو جعفر النحاس(٣) من أن اسم الفاعل المصغر يعمل النصب، واستدلوا بما حكاه الكسائي من قول بعض العرب: (أظنني مرتحلا وسويئرا فرسخا) بناء على مذهبهم من أن المعتبر شبهه للفعل في المعنى لا الصورة، قال ابن مالك: هو قوي بدليل إعماله محوَّلا للمبالغة اعتبارا بالمعنى دون الصورة، وقاسه النحاس على التكسير(٤) حيث يعمل اسم الفاعل مكسّرا كقول أبي كبير الهذلي يصف تأبط شرًّا(٥):

مما حملن به وهُنَّ عواقدٌ حُبُكَ النطاقِ فعاش غير مُهَبَّل

نصب (حبك) بـ(عواقد) جمع (عاقدة).

وخالفهم البصريون والفراء؛ لأن التصغير يقرِّبه من الاسم، والعمل إنما يكون بملاحظة الفعل، والتصغير فيه بمنزلة الوصف وهو سابق للعمل، وقالوا بأن (فرسخا) ظرف، والظرف يعمل فيه العامل الضعيف والقوي، فعمل فيه رائحة الفعل(٦)،

(١) ارتشاف الضرب٢٠٦٨/٤، وينظر: البسيط في شرح الجمل ١٠٠٠/٢، ١٠٢٤، تعليق الفرائد ٢٢٤/٧، ٣٠٤.

(٢) أي قول الشاعر: يا ما أميلح غزلانا....

(٣) ينظر: النكت للسيوطي ٨٠/٢.

(٤) ينظر: الهمع ٥٤/٣-٥٥، حاشية الصبان ٢٩٨/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١٠٩/١، ديوان الهذليين٩٢/٢، شرح المفصل٧٤/٦، شرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢.

(٦) ينظر: المخصص١١١/١٤، شرح التسهيل٧٤/٣، البسيط في شرح الجمل ١٠٠٠/٢، ١٠٢٥، ارتشاف الضرب ٢٢٦٧/٥- ٢٢٦٨، مغني اللبيب ٦١، المساعد٢٩١/٢، تعليق الفرائد ٣٠٤/٧-٣٠٥، المقاصد الشافية ٢٧٠/٤، التصريح ١٨٤/٥، الهمع ٥٤/٣-٥٥.

ونَصَّ الرضيُّ على أن الاسم المصغَّر لا يعمل في الفاعل ـ وهو أصل معمولات الفعل ـ كما لا يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك(١).

ويقوِّي مذهب الكوفيين والنحاس إعمال اسم الفاعل الموصوف (فاقد) كما في قول بشر بن أبي خازم(٢):

إذا فاقدٌ خطباءُ فرخين رجَّعَتْ ذكرتُ سليمى في الخليط المُزَايل

وأُعْمِلت (الحُدَيَّا) وهي من الكلمات التي جَرَت على التحقير ولم يُستعمل لها مكبَّر فنصب بها الحال (جميعا) في قول عمرو بن كلثوم(٣):

حُدَيَّا الناسِ كلِّهِمُ جميعا مقارعةً بَنِيْهِم عن بَنِينا

وقيّد بعض المتأخرين ـ ونُسب لابن عصفور ـ إعمال المصغَّر بالذي لم يُحفظ مكبَّره فكأنه مراعاة للعلّة التي منع بسببها المصغّر من العمل، واستدلوا بقول مضرّس بن ربعي(٤):

فما طعمُ رَاحٍ في الزُّجاج مُدامةٍ ترقرق في الأيدي كُميتٍ عصيرُها

في رواية من جرَّ (كميت) ورفع (عصيرها) فاعلا له.

ولم يمنع التصغير من الإعمال، ألا ترى أنهم صغَّروا (رُوَيْداً) وأُعْمِل في المفعول الذي لا تعمل فيه المعاني في قول مالك بن خالد الهذلي(٥):

رُوَيْدَ عليًّا، جُدَّ ما ثدي أُمِّهِمْ إلينا، ولكن بُغْضُهم مُتَمَاينُ

(١) ينظر: شرح الكافية ١٦٩/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢، المساعد ٢/ ١٩١. وبعضهم يجعل النصب في (فرخين) بـ(رجعت) على إسقاط الخافض والتقدير: رجعت على فرخين. ينظر:، شرح التسهيل ٧٤/٣، ١٠٧، تعليق الفرائد ٣٠٤/٧، شرح الأشموني ٢٩٩/٢.

(٣) شرح القصائد السبع للأنباري ٣٩٩، وشرح القصائد التسع للنحاس ١٠٦/٢، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٢٧٠، وينظر: المسائل الشيرازيات ٥٤٣/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٦٨/٥، تذكرة النحاة ٦٨٣، شرح الأشموني ٢٩٩/٢، الدرر اللوامع ١٢٩/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٤٣/١، المقتضب ٢٠٨/٣، شرح المفصل ٤٠/٤، اللسان (مأن)، ونسب للمعطل الهذلي في: معجم ما استعجم ٧٣٧/٣.

فلا شيء يمنع من إعمال هذا الاسم في الحال وفي الفاعِلِين المقدّرِين وهو قياس مذهب أبي الحسن(١).

وشذ بمخالفة شرط من الشروط تصغير المبهم كبعض الموصولات، وبعض أسماء الإشارة، وتصغيرها ـ كما يقول أبو حيان ـ لا يقتضيه قياس فينبغي ألا يُتعدى فيه مورد السماع(٢). ولم يسمع أيضا تصغير اللذَين واللتين(٣).

وأجاز الأخفش تصغير (اللائي، واللاتي، واللواتي) قياسا، فيقول في (اللائي): اللُّويئا بقلب الألف واوًا – حيث يُفعل بها ما فُعل بالألف الواقعة ثانية في الاسم المتمكن كقولنا في ضارب: ضويرب – لأنها مثل ألف (فاعل)، ويُوقِع ياء التصغير بعدها ويُقِرُّ الهمزة ويزيد ألفا آخرا ويحذف الياء التي بعد الهمزة لئلا تصير الكلمة على ستة أحرف، وكأنه حذف الياء لالتقاء الساكنين، وكانت أَولى بالحذف لأن الألف لمعنى، ويقول في (اللاتي): اللُّويتا على قياس ما تقدم(٤). وقال المازني: إذا كنا محتاجين إلى حذف حرف من أجل الألف الداخلة للإبهام(٥) فحذف الحرف الزائد أولى، وهو الألف التي بعد اللام من (اللاتي) فيصير على مذهبه (اللُّتيا) كتصغير (التي) سواء(٦). ولعل رأي الأخفش بقياسه في الجمع يرجُح بوجود مثل هذا التصغير في اسم الإشارة كما سيأتي.

وذكر أبوعلي الفارسي أن (اللائي) وزنه (فاعل) مثل (شائي) والقياس إثبات يائه، وقد حذفت الياء من فاعل كما في قولهم: ما باليْتُ به بالة، أي: بالِيَة، فإذا حُذفت من (اللائي) يصير (اللاء)، وإذا خففت الهمزة فالقياس أن تُجعل بين بين،

(١) ينظر: المسائل الشيرازيات ٥٤٣/٢، ٥٤٧–٥٤٨.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٩٤/١.

(٣) ينظر: عنقود الزواهر ٣٩٥.

(٤) ينظر: المقتضب ٢٩٠/٢، الانتصار لابن ولاد ٢٣١–٢٣٣، اللباب للعكبري ١٧٦/٢، شرح المفصل ١٤١/٥، شرح الشافية ٢٨٨/١، النكت الحسان ٢٠٩، شرح الأشموني للألفية ١٢٨/٤–١٢٩.

(٥) يقصد تصغير الاسم المبهم حيث يخالف غيره.

(٦) ينظر: المخصص ١٠٦/١٤، شرح الشافية ٢٨٨/١، المقاصد الشافية ٤١٨/٧.

وحكى فيه سيبويه حذف الياء (لاء) مثل: باب وناب، وتقول في تحقيره على اللغات الثلاث: لُوَيْئِيا، ولُوَيَّا، ولُوَيْئَا[١]، وفسَّره الباقولي بأن أبا علي إنما صغَّر (اللائي) إذا سميت به رجلا[٢]. فأما (اللائي) الذي هو جمع (التي) فهذا على ما ذكر سيبويه لا يجوز تحقيره لاستغنائهم بتحقير (التي) عن (اللائي) وصحَّحه أبو حيان[٣].

وعند تصغيرها توافق الأسماء في زيادة ياء ساكنة مفتوح ما قبلها، فنقول في تصغير (الذي، والتي): اللذَيَّا واللتيَّا، وخُولف بها فالموصول يُترك أوله مفتوحا على ما كان عليه قبل التصغير، ويعوّض عن ضَمِّه ألفًا مزيدة في آخره فارقة بين تصغير المتمكِّن وغيره، وأجاز الأخفش الأصغر ضَمَّ أوله جَرْيًا على أصل التصغير[٤]، وذكر ابن عصفور أنه مسموع[٥]، وقال الرَّضي عن الضم: إنه جمعٌ بين العوض والمعوض منه[٦]. أما الحريري والصفدي فحَكَمَا على الضم في (لام) اللتيَّا بأنه لحن فاحش وخطأ شائن[٧].

وشاهد تصغير (التي) قول سُلْمِي بن ربيعة الضبي[٨]:

ولقد رأيت ثأى العشيرة بينها وكَفَيْتُ جانيَها اللتيَّا والتي

(١) الحجة للقراء السبعة ٤٦٦/٥-٤٦٧، وينظر: المسائل الشيرازيات ٣٥١/١، ٣٥٦، حاشية الصبان على الأشموني ١٢٩/٤.

(٢) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١١٧١/٢- ١١٧٢، الصفوة الصفية ج٢ القسم الأول ٤٠٧، وينظر: الكتاب ٤٨٩/٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٩٤/١.

(٤) ينظر: نوادر أبي زيد ٣٧٦، المخصص١٠٦/١٤، شرح المفصل١٤١/٥، شرح عمدة الحافظ٩٦٣، ارتشاف الضرب ٣٩٤/١، الكنّاش في فنَّي النحو والصرف٣٦٣/١.

(٥) المقرب ٤٦٠، وينظر: اللباب للعكبري ١٧٦/٢، تقريب المقرب ١١٠، النكت الحسان ٢٠٦، حاشية الدسوقي على المغني ٢٥٦/٢، الأشباه والنظائر ٢٧/٣.

(٦) ينظر: شرح الشافية ٢٨٨/١.

(٧) ينظر: درة الغواص ٥١، تصحيح التصحيف ٤٥٢.

(٨) ينظر: نوادر أبي زيد ٣٧٦، نظام الغريب ٢٣٢، أمالي القالي٨٢/٢، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٥١/٢، وشرحها للأعلم الشنتمري ١٦٥/١، جمهرة الأمثال ٢٢٣/١، شرح المفصل ١٤٠/٥.

وقول العجاج[١]:

بعد اللتيَّا واللتيَّا والتي إذا عَلَتْها أنفسٌ تردَّتِ

ومعنى التصغير في (التي) التعبير عن الداهية المتناهية، واختلفوا في صلة هذه الموصولات، فمن قائل[٢]: إنها محذوفة؛ ففي البيت الأول حذفت صلة الموصولَين لأن التصغير في (اللتَيَّا) لـمَّا كان دليلا على الشدة والجهد وصار مثلا سائرا عُرف معناه فأغنى عن الصلة التي هي من تمام الاسم، لأن مقصود الصلة إيضاح ما لم يُعرف، ودخلت (التي) في معنى (اللتيَّا) بالعطف؛ لأنه يُوجب التشريك والتسوية، ولعل صاحب هذا القول صدر عن أن الصلة لا يجب أن تكون معلومة للمخاطب قبل ذكر الموصول إلا إذا كان مُخْبَرا عنه[٣].

وساق السكاكي تعليلا آخر لحذف الصلة هو إيثار الإيجاز تنبيها على أن المشار إليها بـ(اللتيَّا والتي) وهي المحن والشدائد بلغت من شدَّتها وفظاعة شأنها مبلغا يبهت الواصف معها حتى لا يحير ببنت شفة[٤].

أما في البيت الثاني فقيل[٥]: إنه مما يجري مجرى المثل ولا يقاس عليه، وقيل[٦]: يُقدَّر مع (اللتيَّا) في الموضعين نظير الجملة الشرطية المذكورة (إذا عَلَتْها أنفسٌ تردَّت)، وقيل: يُقدَّر (اللتيَّا دَقَّتْ واللتيَّا دَقَّت) لأن التصغير يقتضي ذلك فلا يكون من حذف الصلة لدلالة صلةٍ عليها، وصلة الثالثة (التي) الجملة

(١) ينظر: المقتضب ٢/٢٨٩، شرح المفصل١٤٠/٥.

(٢) ينظر: نوادر أبي زيد ٣٧٦، الاستغناء في الاستثناء للفارقي ١٤٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٣/٩.

(٤) مفتاح العلوم ١٣٤– ١٣٥، وينظر: منال الطالب لابن الأثير ٥٢٣، عروس الأفراح للسبكي ٢/١١٠، تاج علوم الأدب٢/٣٢٦.

(٥) ينظر: الإغفال ٢/٣١.

(٦) ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٠، ولابن السيرافي ٢/٦٨، أمالي ابن الشجري٣٤/١–٣٦، مغني اللبيب ٥٨٨، حاشية الدسوقي على المغني ٢/٢٥٦،المصنف من الكلام على المغني للشمني ٣/٧٤٣، خزانة الأدب ٥/١٥٤.

الشرطية، وقيل: يُقَدَّر مع (اللتيَّا) فيهما عظُمت لا دَقَّتْ وأنه تصغير تعظيم كقول لبيد[1]:

وكُلُّ أُناسٍ سوف تدخلُ بينه مدُوَيْهِيَة تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ

هذا على القول بأن الصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع ـ في اعتقاد المتكلم ـ قبل ذكر الموصول[2].

وشاهد تصغير (الذي) ما أنشده سلمة عن الفراء للكميت[3]:

فإن أدَعِ اللواتي من أناسٍ أضاعوهُنَّ لا أَدَعُ اللذيَّا

وحذفت الصلة للدلالة عليها.

وقد أجاز البغداديون[4] في هذه الموصولات وفي (اللَّذَين، وما، ومَنْ) الموصولة أن تُوصف ولا تُوصل مستشهدين بما سبق وبما أنشده أبو عثمان عن الأصمعي:

حتى إذا كانا هُما اللَّذَيـنِ مثلَ الجديلينِ المُحَمْلَجَيْن

وقد ظهر لي أمر آخر وهو أنه إذا كان تفسير النحاة والصرفيين مقبولا حين ذكروا أن (اللتيَّا) تصغير (التي) حيث لم يُحفظ عن العرب التشديد في يائها، فإنني أرى أن قولهم (اللذيَّا) يمكن حمله وتفسيره على غير قصد التصغير حيث يحتمل أن تكون إحدى اللغات الجائزة فيها، فقد ذكروا أنه يجوز تشديد يائها مكسورة ومضمومة، وعلى الأول قول الشاعر[5]:

وليس المالُ فاعلمه بمالٍ وإن أغناك إلا للذيِّ

ينال به العلاء ويصطفيه لأقربِ أقربيه وللقصيِّ

(١) ديوانه ٢٥٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٩/٣.

(٣) ديوانه ٤٦٦، وينظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ٣٧١/١، خزانة الأدب ١٥٧/٦-١٥٨.

(٤) ينظر: المسائل العضديات ١٦٦، والشيرازيات ٣٥٧/١، سر الصناعة ٣٦٥/١.

(٥) ينظر: دقائق التصريف ٥٤٢، أمالي ابن الشجري ٣٠٥/٢، الإنصاف ٦٧٥/٢، رصف المباني ١٦٣.

وعلى الثاني قوله[١]:

أَغْضِ ما اسطَعْتَ فالكريم الذَيُّ
يـألـفُ الحلم إن جفـاه بَـذِيُّ

ويؤيد ذلك أن البيت المستشهد به يمكن أن يكون (.... لا أدَعُ الّذِيْنَا) فيكون جمعا لا تصغيرا، ويكون (اللتيا والتي) التي جرت مجرى المثل هي التي جاءت على التصغير من الأسماء الموصولة دون غيرها.

أما أسماء الإشارة فيصغَّر منها (ذا، وتا) وسوَّغ تصغيرهما أنهما أشبها المتمكِّن من الأسماء؛ لكونهما يوصفان كقوله تعالى: (ما لهذا الكتاب)[٢]، ويُوصف بهما كقوله تعالى: (اذهبوا بقميصي هذا)[٣]، وتتصرف تصرُّف الأسماء إذا وقعت فاعلة ومفعولة ومضافا إليها[٤].

ويُحذف منهما الحرف الثاني ـ الذي هو عين الكلمة ـ شذوذًا لكون تصغير المبهمات على خلاف الأصل فجرَّأهم الشذوذ على الشذوذ، فتصير ياء التصغير ثانية، وأصل (ذا) عند البصريين (ذَيَيٌّ) على (فَعَلٌ) أو (ذَوَي) ـ بلا تنوينٍ لبنائه ـ حذفوا الياء الأخيرة للتخفيف فبقي (ذَيَ) أو(ذَو) تحركت الياء او الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا (ذا) فإذا أُريد تصغيرها أعيد المحذوف ليتمَّ مثالُ التصغير فيصير (ذَيَيَّا) على (فَعَيْلَى) فالياء الأخيرة لامُ الكلمة التي حُذفت في المكبَّر، والألف التي بعدها عوضٌ عن ضمة التصغير، فاستثقلوا الجمع بين ثلاث ياءات فأرادوا أن يحذفوا منها لتخفَّ الكلمة، فلو حذفوا الثالثة لباشرت الألفُ ياءَ التصغير فحرَّكتها، وياء التصغير لا يجوز تحريكها؛ لشبهها بألف التكسير، ويقتضي ذلك

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٢ / ١.

(٢) سورة الكهف من الآية ٤٩.

(٣) سورة يوسف من الآية ٩٣.

(٤) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ٥٦٦، الصفوة الصفية ج٢ القسم الأول ٤٠٥، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٢١٨ / ٢.

أيضا وقوع ياء التصغير آخِرا؛ إذ كانت الألف في زنة حركة وهي الضمَّة، ووقوع ياء التصغير طرفا ممتنع؛لأنها إن بقيت ساكنة لم يمكن بقاء الألف بل تقلب ياء وفي ذلك وقوع فيما فُرَّ منه وهو الثقل، وإزالة الألف المجعولة عوضا، ووقوع ياء التصغير طرَفا(١).

ولم يَجُزْ أن يحذفوا الياء الوسطى لأنها للتصغير، ولو سقطت لزال التصغير بسقوطها فحذفوا الياء الأولى التي هي عين الكلمة، وأدغمت ياء التصغير في الياء التي تليها، وبقيت الكلمة (ذَيَّا) على وزن (فَيْلَى) ولم يمتنع هنا مجيءُ ياء التصغير ثانية كما امتنع في الأسماء المتمكنة؛ لأن أوائلها مفتوحة بخلاف الأسماء المتمكنة فإن أوائلها مضمومة فيمتنع وقوع الياء الساكنة بعدها، ويُعوَّض من ضمَّة التصغير ألفٌ زائدة في آخرها لتكون علامة للتصغير؛ لأنها أسماء مبنية فجعل في آخرها ألف لتكون على صيغة لا يُتصوَّر دخول الحركة ـ التي هي آلة الإعراب ـ عليها(٢).

وذكر بعضهم أن الذال والتاء من (ذا، وتا) بلغاتها هي نفس الكلمة وما لحقها من بعدها فإنه عماد لها لكي ينطلق بها اللسان، فلما صُغِّرت لم تجِدْ ياء التصغير حرفين من أصل البناء تجيء بعدهما، وبقيت فتحة الذال والتاء لأن الحرف السابق

(١) ينظر: الكتاب ٢٢٨ / ٤، المقتضب ٢٨٧ / ٢، المنصف١٢٢ / ١، سر الصناعة ٤٦٩ / ٢، ٥٦٦، ٧٢٣، القواعد والفوائد ٧٨٧–٧٨٨، المخصص ١٠٤ / ١٤، شرح اللمع للباقولي ٣٦٩، الإنصاف ٦٧٣ / ٢، شرح الجمل لابن خروف ١٠٣١ / ٢، المتبع في شرح اللمع ٦٨٩ / ٢، توجيه اللمع ٥٦٦، المقرب ٤٥٨–٤٥٩، شرح عمدة الحافظ ٩٦٧ / ٢، شرح الشافية للرضي ٢٨٤ / ١–٢٨٦، وشرحها لركن الدين الإستراباذي ٣٦٤ / ١، شرح ملحة الإعراب لابن الصائغ ٦٧١ / ٢، المقاصد الشافية ٤٢٠ / ٧، التصريح ١٧٧ / ٥.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٨٧ / ٢، سر الصناعة ٧٢٣ / ٢، أسرار العربية ٣٦٨، البيان (شرح لمع ابن جني) ٣٥٠، شرح المفصل ٥ / ١٣٩، شرح الشافية للرضي ١ / ٢٨٤ – ٢٨٩، الصفوة الصفية ج٢ القسم الأول ٤٠٥– ٤٠٦ ، شرح ألفية ابن معط للقواس ١٢١٨ / ٢، تصحيح التصحيف ٢٧٤، المحرر في النحو ٤١٥ / ١، اللسان (ذا)، ارتشاف الضرب ٣٩٢ / ١–٣٩٤، شرح الألفية للأندلسي ٢٦٨ / ٤، وشرحها للأشموني ٤ / ١٢٩، وما ذُكر في الهامش السابق.

لياء التصغير لا يكون إلا مفتوحا، وزيدت الألف في آخرهما مجعولة علامة للتصغير كالضمة في غيره ووزن(ذيَّا وتيَّا) : (فعَّا) وليست الألف فيهما التي في المكبَّر بدليل قولهم : اللذيَّا واللتيّا في تصغير (الذي والتي) وكذا المبهمات كلها مخالف بها ما ليس بمبهم محافظة على بنائها[١].

وتحدَّث العكبري عن (ذا) وكأنها كلمة على حرفين وزيدت فيها ياءٌ بعد ياء التصغير وعمل بها ما ذكرناه، ثم قال : « وعندي أن ياء التصغير لو جعلت ثانية في الابتداء وجعل بدل الألف ياء متحركة لتقع الألف المعوِّضة من الضمة بعدها لكان أقرب إلى القياس من الزيادة والحذف »[٢]، وقوله بثنائية (ذا) متابعة للسيرافي حيث قال إنه وضع على أصلين كـ « ما »[٣]، وتابعهما ابن يعيش[٤].

وشاهد تصغير (ذا) ما أنشده ثعلب[٥]:

بذيَّالك الوادي أهيمُ ولم أقل بذَيَّالك الوادي، وذيَّاك من زهد

وقال رؤبة[٦]:

أو تحلفي بربكِ العليِّ
أني أبو ذَيَّالِكِ الصبيِّ

فَذيَّالِكِ وذَيَّاك تصغير : (ذلك وذاك) . واستخدم المتنبي اسم الإشارة مصغّرا فقال[٧]:

قَطّعْتِ ذيّاكَ الخُمَار بسَكْرةٍ وأَدَرْتِ من خمرِ الفراقِ كؤوسا

(١) ينظر: العين ١٤٢/٨-١٤٣، ٢٠٩، الفائق ١٥٩/١ .

(٢) اللباب ١٧٢/٢-١٧٣ .

(٣) ينظر: المخصص١٠٤/١٤، حاشية الصبان ١٢٩/٤ .

(٤) ينظر: شرح المفصل ١٢٦/٣ .

(٥) ينظر: درة الغواص ٥٢، تهذيب الخواص ٢١٤ .

(٦) ديوانه ١٨٨، وينظر: اللمع ٣٤٤ .

(٧) ينظر: شرح مشكل شعر المتنبي لابن سيدة ١٦٢، التبيان بشرح الديوان للعكبري ١٩٣/٢، والخُمار: أخفّ من السُّكْر.

وقال أيضا[١]:

أذا الغصنُ أم ذا الدِّعص أم أنت فتنة وذيَّا الذي قبّلتُهُ البرقُ أم ثَغْرُ

وعُدِلَ عن تصغير (ذي) الموضوعة للمؤنث إلى (تا) لئلا يلتبس بتصغير (ذا) المشار بها إلى المذكر[٢]، قال الأعشى[٣]:

أتشفيك تَيَّا أم تُرِكْتَ بدائكا وكانت قتولا للرجال كذلكا

وقال أيضا[٤]:

ألا قل لتيَّا قبل مِرَّتها اسلمي تحيّة مشتـــاقٍ إليها مُتَيَّمِ

فـ(تيا) تصغير (تا)، وزعم بعض النحويين أن (تيَّا) اسمٌ عَلَمٌ، واحتجَّ بقول الأعشى[٥]:

ألا قل لتيَّاك ما بالُها أللبَيْنِ تُحْدَجُ أحمالُها

قال: ولو كان اسم إشارة لم يَجُزْ أن يضيفَه؛ لأن أسماء الإشارة لا تُضاف، قال ابن السِّيْدِ: هذا الذي قاله خطأ؛ لأنَّ الكاف في قوله (تَيَّاك) ليست اسمًا مضافا إليه، إنما هي حرف للخطاب لا موضع لها من الإعراب[٦]. قلت: فقد قيل إن (تَيَّا) في البيت الأول اسم امرأة بعينها وهو مجرد من الكاف، ويرجح أنه اسم امرأة قول الأعشى أيضا[٧]:

أجَدَّ بِتَيَّا هجرُها وشتاتُها وحُبَّ بها لو تُستطاع طِياتها

ومن تصغير اسم الإشارة جَمْعًا قول الشاعر ـ وسبق الاستشهاد به ـ:

..... من هَؤُلَيَّائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

(١) ينظر: شرح مشكل شعر المتنبي لابن سيدة ٦١، التبيان بشرح الديوان للعكبري ١٢٣/٢، والدِّعص: قطعة من الرمل مستديرة وشبه به ردفها، وشبه قدَّها بالغصن.

(٢) ينظر: اللباب للعكبري ١٧٣/١.

(٣) ديوانه ١٣٠، وينظر: درة الغواص ١١٢، تصحيح التصحيف ٢٧٤.

(٤) ديوانه ١٨٠، وينظر: شرح الفصيح للزمخشري ٥/١، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٢٠٣/١، اللسان (مرر)، ومِرَّتها: استحكام نيتها بالنهوض.

(٥) ديوانه ١٥٩، وتُحدَج: تشد عليها الحدوج، وهي مراكب النساء.

(٦) الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٥٢، وينظر: غريب الحديث للخطابي ١٢٢/٢.

(٧) ديوانه ٣٠، وطياتها: جمع طية وهي الناحية، أو أنها مخففة من طيّات.